

## منتدى الحوار بين فريق التحقيق (يونيتاد)- والمنظمات غير الحكومية اجتماع الطاولة المستديرة العام نصف السنوي السابع

### ملخص الاجتماع

فعالية افتراضية عبر منصة كودو في 6 آذار/مارس 2024

### معلومات أساسية/ نظرة شاملة/ الغرض من الاجتماع

يُمثل منتدى الحوار بين فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم داعش والمنظمات غير الحكومية منصة لتبادل المعلومات المستمر بين فريق التحقيق (يونيتاد) والمنظمات غير الحكومية العراقية والدولية حول المسائل المتعلقة بالهدف المشترك المتمثل في محاسبة أعضاء تنظيم داعش على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية.

كانت الجلسة العامة السادسة نصف السنوية للمنتدى قد انعقدت بتاريخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2023 بعد فترة وجيزة من تقديم التقرير الحادي عشر للمستشار الخاص إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتركزت المناقشات على التحديات التي تواجه الفريق والتزاماته بموجب القرارين 2697 (2023) و 2397 (2017)، حيث تم تضمين نتائج ذلك الاجتماع في الملحق الذي أعده المستشار الخاص لتقرير الأمين العام حول تنفيذ القرار 2697 (2023). وقد تم تقديم هذا التقرير إلى مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير 2024 ونشر كوثيقة للأمم المتحدة.

انعقد الاجتماع السابع للجلسة العامة نصف السنوية لمنتدى الحوار بين فريق التحقيق (يونيتاد) والمنظمات غير الحكومية بتاريخ 6 آذار/مارس 2024. وكان الهدف الرئيسي من هذه الجلسة هو اتاحة مساحة للمنظمات غير الحكومية المشاركة للانخراط في مناقشات وتبادل توصياتها نحو الهدف المشترك المتمثل في تحقيق العدالة عن الجرائم الدولية التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق، وذلك في ضوء التحديات التي تواجه ولاية فريق التحقيق (يونيتاد)، وأيضاً لتقوم قيادة الفريق باحاطة المجتمع المدني بنتائج انخراط الفريق مع المسؤولين العراقيين، في الوقت الذي يقترب فيه الفريق من المحطة الرئيسية التالية في سياق تنفيذ القرار 2697 من خلال وضع "خارطة طريق لاستكمال ولاية الفريق، بالتشاور مع حكومة العراق" بحلول 15 آذار/مارس 2024.

وقدّم المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم داعش السيد كريستيان ريتشر نظرة شاملة عن أنشطة الفريق الأخيرة، بما في ذلك اختتام المشاورات مع النظراء العراقيين، مشيراً إلى أنّ قرار الحكومة العراقية ينصّ على أن الفريق يجب أن ينهي عمله بحلول 17 أيلول/سبتمبر 2024. وبدأ الاجتماع بنظرة شاملة على جدول الأعمال والمسائل الإجرائية، تلتها ملاحظات افتتاحية من المستشار الخاص، واستمرت بمناقشات عامة واختتمت بملاحظات ختامية من المستشار الخاص ريتشر. وقد سّرت الجهة التنسيقية لمنتدى الحوار بين فريق التحقيق (يونيتاد) والمنظمات غير الحكومية هذا الاجتماع.

وخلال المناقشة العامة، تم طرح بعض النقاط الرئيسية:

- الوضع الحالي لفريق التحقيق (يونيتاد) والخطوات القادمة نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن 2697.

- حرص المنظمات غير الحكومية على المساهمة في خارطة الطريق وفي جهود بناء القدرات المستقبلية لفريق التحقيق (يونيتاد).
- تساؤلات حول هيكل ووظيفة الفريق الوطني العراقي، وما إذا كان سيتعامل مع مجتمع المنظمات غير الحكومية.
- تساؤلات حول كيفية التعامل مع الأدلة وإدارتها في المستقبل واستمرار التحقيقات بعد إغلاق فريق التحقيق (يونيتاد).

### الملاحظات الافتتاحية - المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق (يونيتاد)

في كلمته الافتتاحية، رحّب المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق (يونيتاد) كريستيان ريتشر بممثلي المنظمات غير الحكومية. وأكد على أهمية التطورات الأخيرة منذ اجتماع منتدى المنظمات غير الحكومية الأخير الذي انعقد في شهر كانون الأول/ديسمبر 2023.

وأعرب عن امتنانه للمساهمات القيمة التي قدمها الحضور خلال الاجتماع السابق، والتي تم تضمين بعضها في تقرير الأمين العام لشهر كانون الثاني/يناير 2024. وأبلغ أن فريق التحقيق (يونيتاد) قد انخرط خلال الأشهر الماضية في سلسلة من المشاورات مع الجهات الرئيسية في العراق، بما في ذلك رئيس القضاء، ووزير الخارجية، ورئيس لجنة التنسيق الوطنية، والقضاة المحققين الكبار.

وكانت الأهداف الرئيسية لتلك المشاورات هي:

- تحديد كيفية قيام الفريق بتقديم الأدلة للسلطات المختصة في العراق، وفقاً لتقرير الأمين العام المشار إليه ووفقاً لولاية الفريق واختصاصات الفريق.
- التشاور بشأن إتمام ولاية الفريق على أفضل نحو ممكن، وتنفيذ انتقال منظّم للعمل، بما يخدم الهدف المشترك لضمان امكانية الاستفادة من العمال الذي قام به فريق التحقيق (يونيتاد) لدعم جهود المساءلة في العراق وحول العالم.

وبشأن حالة الغموض المتعلقة باستمرارية هذا العمل في مرحلة ما بعد إغلاق فريق التحقيق (يونيتاد)، أفتر المستشار الخاص ريتشر بالموقف الثابت للحكومة العراقية بشأن إنهاء مهمة الفريق بحلول أيلول/سبتمبر 2024، معبراً عن احترامه لقرار الحكومة المضيفة، حيث "لا يوجد طريق للفريق من أجل المضي قدماً للعمل بدون موافقة حكومة العراق".

وفي الوقت نفسه، أكد المستشار الخاص ريتشر أن "الفريق يبقى تحت الالتزام الكامل وفقاً لقواعد الاختصاص والسياسات واللوائح الأممية، عند التعامل مع إقرار موافقة الشهود وحمائهم، بينما يقوم بالمضي في تقديم الأدلة كما هو منصوص عليه في تقرير الأمين العام الصادر بتاريخ 15 كانون الثاني/يناير.

وفي حديثه عن مجمل فترة ولايته - عبر المستشار الخاص ريتشر في كلمته الافتتاحية عن امتنانه لتلك المرحلة "العمل معكم جميعاً خلال العامين والنصف الماضيين كان متعة حقيقية". وأشاد بتقدم منتدى الحوار بين فريق التحقيق (يونيتاد) والمنظمات غير الحكومية على مدار السنوات الماضية كمنبر أتاح تعزيز التعاون والتفاعل المستمر وتبادل الأفكار والمعرفة، معرباً عن أمله في أن يستمر السعي لتحقيق العدالة لجرائم تنظيم داعش الدولية بطرق مختلفة.

## المناقشات العامة

خلال المناقشة العامة للجلسة، دُعيت جميع المنظمات غير الحكومية المشاركة لطرح الأسئلة وتقديم تعليقاتها وأي ملاحظات قد تود الادلاء بها. وتم التأكيد على أن مشاركة الفريق مع المنظمات غير الحكومية ومجموعات الناجين كانت بالغة الأهمية في التقدّم الذي أحرزه فريق التحقيق (يونيتاد) منذ بدء أنشطته في العراق في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2018. ولقد كانت خبرة وتجربة المنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان مع المجتمعات المتضررة أساسية لتنفيذ ولاية فريق التحقيق (يونيتاد).

الأسئلة الرئيسية التي طرحتها المنظمات غير الحكومية المشاركة خلال الجلسة العامة:

كيف سيتم تشكيل الفريق الوطني؟ هل يمكن للمستشار الخاص بفريق التحقيق (يونيتاد) توصية الفريق الوطني بالتواصل مع المنظمات غير حكومية؟

يبقى تشكيل الفريق الوطني أمر منوط بحكومة العراق. وقد أبدت الحكومة العراقية عزمها على إنشاء فريق وطني متخصص حيث سمّت 17 خبيراً متخصصاً، بقيادة قائد فريق مُعيّن من مجلس القضاء الأعلى. وبناء على طلب حكومة العراق، سيواصل فريق (يونيتاد) دعم بناء القدرات للخبراء الوطنيين المتخصصين حتى أيلول/سبتمبر 2024. وبينما يمكن لفريق التحقيق (يونيتاد) التأكيد على أهمية استمرار التفاعل مع مجتمع المنظمات غير الحكومية، يبقى القرار في هذا الشأن بيد الفريق الوطني حول كيفية الاستمرار في ذلك التفاعل.

كيف يمكن للمنظمات غير الحكومية المشاركة في أنشطة بناء القدرات خلال الأشهر المقبلة؟

هناك بالفعل مشاريع بناء قدرات جارية مع المنظمات غير الحكومية ومن المخطط أن تستمر خلال الأشهر المقبلة. وبينما سيبدّل الفريق أقصى جهد ممكن لاستكمال تنفيذ هذه المشاريع، ستكون هناك حاجة لاجراء بعض التعديلات للتكيف مع حقيقة الإغلاق الوشيك والخطوات التي يجب أن تتخذ في هذا الصدد.

ما هو عدد المقابر الجماعية التي تم التنقيب عنها؟ من سيستمر في عمل المقابر الجماعية ومتابعة قانون الناجين الأيزيديين بعد إغلاق فريق التحقيق (يونيتاد)؟

سيواصل فريق التحقيق (يونيتاد) دعمه لعمل الشركاء الوطنيين من دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية ودائرة الطب العدلي حتى نهاية ولايته. ويبقى هذا واحداً من الأولويات الرئيسية للأشهر المقبلة. ومع ذلك، من المؤسف أن اكتمال جميع الأعمال المخططة غير مرجح، حيث أن عمل الفريق يقترب من نهاية لم تكن ضمن الخطة. وفي الوقت نفسه، يلتزم فريق التحقيق (يونيتاد) بتوفير المعدات وبناء القدرات، إلى أقصى حد ممكن، للشركاء الوطنيين العاملين في حفر المقابر الجماعية وتحديد الرفات، بحيث يمكنهم الاستمرار في هذا العمل المهم بعد انتهاء مهمة فريق التحقيق (يونيتاد).

فيما يتعلق بالعمل التحقيقي بشأن الجرائم ضد المجتمع الإيزيدي، يقوم الفريق بإعداد تقرير محدث عن الجرائم ضد الأيزيديين ومن المتوقع أن إتمامه خلال الأشهر الستة المقبلة. بينما يعتبر العمل على قانون الناجيات الأيزيدييات مهماً للغاية، إلا أنه لم يكن جزءاً من ولاية فريق التحقيق (يونيتاد)، وسيكون في نطاق عمل جهات أخرى (بما في ذلك عدة جهات أممية ومنظمات غير حكومية) القيام بمتابعة ذلك.

من سيسهل التفاعل بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية بعد خارطة الطريق؟ هل سيكون هناك تنسيق مع الشركاء العراقيين في محاكمات ضحايا تنظيم داعش في دول ثالثة؟ هناك حاجة لمعالجة مخاوف الضحايا مع الحكومة العراقية.

لا توجد حالياً آلية لتقديم المشورة أو التسهيل بعد إغلاق فريق التحقيق (يونيتاد). سيُنهي الفريق عمله الحالي على طلبات المساعدة من الدول الثالثة مع انتهاء الولاية. وسوف يكون على كل دولة ثالثة أن تقرر كيف و ما إذا كانت تريد تقديم طلب مساعدة قانونية إلى العراق مباشرة. وسيظل فريق التحقيق (يونيتاد) يبذل قصارى جهده لتكثيف جهوده في بناء القدرات للشركاء العراقيين خلال الأشهر المقبلة، مما يمهد الطريق لتطوير قنوات تعاون للعراق مع الدول الثالثة.

وسيبدأ فريق التحقيق (يونيتاد) قصارى جهده لإيصال مخاوف مجتمعات الضحايا والمنظمات غير الحكومية إلى السلطات العراقية خلال الفترة المقبلة قبيل نهاية عمل الفريق.

مخاوف بشأن إدارة الأدلة بعد إغلاق فريق التحقيق (يونيتاد). هل هناك سلطة مختصة في العراق يمكنها تولي هذا العمل؟

أعربت الحكومة العراقية مراراً عن التزامها بمواصلة جهود المساءلة عن جرائم تنظيم داعش بعد نهاية عمل فريق التحقيق (يونيتاد). سيبدأ الفريق جهده لدعم التدريب وبناء القدرات للمتخصصين الوطنيين. ويظل القضاء العراقي هو السلطة المختصة في العراق التي سيتم تقديم الأدلة لها. وسوف يكون على العراق أن يحدد النظام التقني لإدارة الأدلة الذي يرغب في استخدامه في المستقبل. وأن الأدلة التي يشاركها الفريق يمكن الاستفادة منها بشكل جيد بقدر ما يكون النظام الذي يملكه العراق لإدارتها نظام جيد.

التحدي الذي سيبقى هو عدم وجود إطار قانوني مناسب يسمح بمحاكمة مرتكبي جرائم تنظيم داعش عن الجرائم الدولية. بينما يوجد مشروع قانون، لم يتم تقديمه بعد في مجلس النواب العراقي.

كيف سيتم التعامل مع أرشيف الأدلة الخاص بفريق التحقيق (يونيتاد) بعد الإغلاق؟

سيبقى أرشيف فريق التحقيق (يونيتاد) مع البعثة حتى نهاية الولاية في أيلول/سبتمبر. وسيتم اتخاذ قرار بشأن مستقبل الأرشيف من قبل الأمم المتحدة والعراق. وسوف يتم تحديد الموقع النهائي للأرشيف من قبل الأمم المتحدة.